

واشتهر بمنزلة عذرة واحدة صفة واحدة بنحو واحد ما هو عليه علمه  
بين المال العمومي ولا يدور عليه سوى يدى نوابه الى حين هذا  
الحاجة الداعية الى بيع ما ياتي ذلك من صرف ثمنه الا في تعيينه ومصانته  
حسب ما يراه من سبيل الله الذي يرضى حوزة الاسلام وعمارة الامم  
منه وعيد من المصالح وما لا بد للمسلمين من ولائهم لهم عنه وما  
ايدى من ولاية الشريعة العامة على احوال بيت المال العمومي  
من تنصيب المحل من بيع اقله وقف ملك وغيره كما علمت  
الشريعة وكول الثمن الذي تعيينه ثمنه للمبيع الا في ذكره يومئذ  
بذلك من بضعه اذناه واخره وذلك لجمع القرية والقرية  
المعروف من عمل كذا وتوصف وتحدد من ذلك كالمثل في بضعه  
ما في الف درهم بضعها خمسون الف درهم اذ مولانا السلطان الرابع  
الي اعلاه للمنتزعي المسمى اعلاه وبيع الثمن المعبر اعلاه  
الواضع في خطوطهم ما شتر هذا الكتاب وهم فلاق وفلاق  
فقتضوا منه قبضاً شرعياً وجملاً لبيت المال العمومي  
المتعلق اعلاه من جميع الثمن المعين اعلاه بينه وبينه  
البايع المسمى الي اعلاه اذ لم يردوا لبيت المال المنتزعي  
الحدوة الموصولة اعلاه ولتسلم منه ثمنه شرعياً وجملاً

حسب الدينك والتمتع وذلك مرجوع الى بيت المال العمومي  
عنه ويكفي عي القان المنفردة بشرطها مستطهر  
السلطان هذا المنتزعي لاهير الملك وليا لبيت المال العمومي  
وعاها بالوكالة الصريحة الشرعية المتقدمة لتأجيل الفوضه اليه  
الا عظم الشريف العالي الموالي السلطاني المسمى الفلاني جلد الله  
له من اوكالاته الشرعية المتقدمة لتأجيل من الحوزة العامة الموصولة  
عليه التايب مضمونها بما يحل الحكم العرفي بمشقة المحرمات  
الشرعية من فباي عقتضى المرسوم الشريف الموالي من الاموال الشرعية  
السلطانية الاغنية المالية الفلانية اذ ام اندر شها  
تبقه ووليد بيت المال العمومي بمشقة المحرمات بالتموج  
وصحبه بمسؤول القينة وارباب الخبر التحديد بها  
منها من اعتبارها من مسجود وبيع ووقف وملك  
بما في الضيق والمصلحة لبيت المال العمومي  
على الوجه المنتزعي وجملاً لبيت المال العمومي  
بالحكم بالقرابة المسمى بالقرابة المسمى  
على الوجه المنتزعي وجملاً لبيت المال العمومي  
على الوجه المنتزعي وجملاً لبيت المال العمومي

King Saud Library